

المحاضرة الرابعة مقياس: نظريات التنمية

إعداد: د. أمين حواس

4. النمو غير المتوازن Unbalanced Growth

لم يُجمع كل خبراء الاقتصاد في مجال التنمية على فكرة أن الموارد اللازمة لتنفيذ دفعة كبيرة أو استراتيجية النمو المتوازن متاحة بشكل كاف في البلدان المتخلفة، رغم أن هذا قد يكون المسار الأمثل المرغوب فيه إن جاز التعبير، أما أول اقتصادي عبر عن هذا القلق هو الألماني الأمريكي Albert Hirschman. كمعظم رواد اقتصاد التنمية، شارك Hirschman في إعادة البناء الاقتصادي لأوروبا بعد الحرب، وبعد ذلك شغل منصب مستشار مجلس التخطيط الاقتصادي في كولومبيا لأربعة سنوات بتوصية من البنك العالمي (Hirschman 1984: 90). كانت تجربته في كولومبيا مفيدة جدا في صقل أفكاره وتكوين إطاره النظري الخاص المعروف به حل مشكلة التنمية، واستمر منذ ذلك الوقت في نقل الادراك بالسرعة والتطبيق الذي كان ينقص المناهج المجردة والتراكمية التي تبناها Nurkse وRosenstein-Rodan وغيرهم.

استخدم Hirschman مصطلح "النمو غير المتوازن" لأول مرة في عمله "استراتيجية التنمية الاقتصادية" عام 1958، ولأن إطاره الأساسي جاء متأخرا نوعا ما عن الأفكار التي عبر عنها Rosenstein-Rodan وNurkse يُعتقد بشكل شائع أن عمل Hirschman يُمثل هجوما فكريا على نظرية الدفعة الكبرى أو النمو المتوازن، مع ذلك من المنصف القول أن Hirschman اتفق مع جزء أكبر من الأفكار التي عبر عنها رواد عقيدة النمو المتوازن: دعم استراتيجية "التصنيع أولا" وكان يعتقد اعتقادا راسخا أن مفتاح التصنيع السريع يُمكن العثور عليه في تكوين رأس المال على نطاق واسع في عديد الصناعات والقطاعات، أيضا شارك Hirschman الرأي المتفائل بأن البلدان الأقل تقدما لديها احتياطات خفية كبيرة من المواهب المحتمل أن تُشكل علاقات تكميلية يُنتظر الإفراج عنها، وأن هناك تأثيرات خارجية رئيسية محتملة تكون مفيدة في تسريع التوجه نحو التصنيع. كان تفسير Hirschman لعلاقة عمله بأفكار Rosenstein-Rodan وNurkse أنه "منشق" من إطار نموذج النمو المتوازن / الدفعة الكبرى.

إن البلدان الأقل تقدما بحاجة لدفعة كبيرة بالفعل دونها ستسجل إما معدل سرعة حلزوني للتغير الاقتصادي والاجتماعي أو ربما لا يُوجد تقدم ملحوظ على الإطلاق، لكن في المقابل دافع Hirschman عن دفعة قوية لمجموعة محدودة فقط من الصناعات وحث على تطوير القطاعات الرئيسية المختارة استراتيجيا ثم ينشر النمو

من قطاع لآخر: أولاً، يتم خلق طاقة زائدة في هذه القطاعات في حين تزيد اختناقات جانب العرض بشكل متزامن من صعوبة الإنتاج في أماكن أخرى من الهيكل الاقتصادي. ثانياً، من شأن هذه الاختناقات أن تخلق ضغوطاً على الاستثمارات الجديدة لحل أوجه القصور في جانب العرض. دعا Hirschman خلق حالات يضطر فيها الأفراد لاتخاذ قرارات استثمارية عن طريق تعمد إحداث اختلالات في الاقتصاد وخلق حالات اللاتوازن لقطاعات مختلفة في الاقتصاد لسببين أساسيين: أولاً، أكد أن هناك موارد محدودة (الأموال الاستثمارية واليد العاملة الماهرة) في المناطق الأقل تقدماً يُستلزم توجيهها لبعض مجالات الصناعة ذات الأولوية دون غيرها (كان مستحيلاً المضي قدماً على "جبهة واسعة" في جميع الصناعات في نفس الوقت كالذي صورته نظريات النمو المتوازن والدفع الكبري).¹ ثانياً، بتعمد بناء اقتصاد غير متوازن وخلق طاقة زائدة في بعض المجالات (تدعيم بعض القطاعات فقط) وتفاقم النقص في مجالات أخرى، يُعتقد أن الضغوط الناتجة ستؤدي لظهور ردود فعل لاحقة من شأنها تسريع عملية التنمية عبر فتح فرص الربح لأصحاب المشاريع الجدد للاستثمار في المناطق التي تُعاني النقص (تعتمد قدرة الاستثمار على طبيعة وحجم الاستثمارات الحالية)، وبحسب Hirschman تحتاج البلدان الفقيرة استراتيجية تنموية تُحفز قرارات استثمار رواد الأعمال من المفترض أنهم يستجيبون بطريقة غير متوازنة لفرص الاستثمار الناتجة عن الضغوط.²

يُصبح ناتج الصناعات التي تُولد طاقات فائضة أرخص من ذي قبل بسبب وفورات الحجم، ومع نمو الإنتاج تنخفض تكاليف الوحدة مع خفض الشركة لمنحنى متوسط التكلفة الإجمالية. يعتقد Hirschman أن انخفاض التكاليف (بافتراض تمريره إلى المستهلك النهائي) سيسهم بعد ذلك في تحفيز "استثمارات المصب Upstream Investments" تحتاج مخرجات الصناعة كمدخلات لها. يتم تبسيط نظرية Hirschman بالمثال التالي: عبر امداد متعمد للطاقة الكهربائية ينخفض سعرها للمستخدمين، وبذلك تُحفز قطاعات الاقتصاد تستخدم كميات كبيرة من الطاقة الكهربائية كمدخل في عملية إنتاجها بفضل هذا الانخفاض في التكاليف الحدية والمتوسطة، ويرى Hirschman في ظروف الموارد المحدودة (كما هو عليه الحال في البلدان الأقل تقدماً) سيكون مستحيلاً زيادة مرافق توليد الطاقة الكهربائية وفي نفس الوقت تخصيص أموال استثمارية كافية لتحفيز صناعات تستخدم الطاقة الكهربائية بكثافة، لذا تتمثل مهمة اقتصادي التنمية في اختيار وإعطاء الأولوية لإحدى هذين المجالين المحتملين لتوليد النمو، ثم الاعتماد على التأثير الإيجابي للاختلال واللاتوازن في دفع الاقتصاد إلى الأمام حيث يستجيب رجال الأعمال الخواص لإمكانيات تخلفها الاختناقات عبر السوق.

¹ - والأهم من ذلك، يُنظر لعملية التنمية أنها معقدة للغاية ولا يمكن التنبؤ بها كي تتأهب الحكومة لإحداث دفعة كبرى. ويرجع ذلك جزئياً لافتقار الحكومات للمعلومات الضرورية ذات الصلة، وفي جزء آخر إلى الاستثمار المتزامن الذي يضع كثيراً من المتطلبات على الموارد التنظيمية المحدودة. لخص Hirschman (1958: 54-58) اعترضه بالقول: "إذا كانت الدولة مستعدة لتطبيق منهج النمو المتوازن، فهي ليست متخلفة في الأساس...".

² - لا يتمثل النقص الرئيسي في البلدان الأقل تقدماً في توفير المدخرات بل في قرار الاستثمار من قبل أصحاب المشاريع وأخذ المخاطرة وصناع القرار.

يكون القطاع ذو الأولوية إما "صناعة المنبع Downstream Industry" أو المصب: من ناحية، يُمكن أن تدفع القدرة الزائدة في رأس المال الاجتماعي العام (صناعة المنبع) التوسع السريع لاستثمارات القطاع الخاص تستخدم بعد ذلك الطاقة الفائضة المتولدة في القطاع العام، ما يُبرر إنشائها في المقام الأول، من ناحية أخرى إذا تم إعطاء الأولوية لاستثمارات القطاع الخاص (صناعة المصب) ستظهر حاجة لزيادة سريعة في رأس المال الاجتماعي العام في وقت لاحق حين يتجاوز الطلب على الكهرباء المعروض منه، وستظهر ربحية المزيد من الاستثمار الاجتماعي بشكل جلي. إن اختناق بعض المدخلات ونقصها من شأنه خلق فرص لأرباح المشاريع الأخرى الخواص لسد الثغرات، وستجذب هذه الأرباح مستثمرين آخرين بحثا عن مكاسب الربح الناتج عن هذه الاختناقات وتتدفق الاستثمارات نحو القطاعات ذات العرض الناقص حيث الأسعار والأرباح عالية. ربما تتخطى هذه الاستجابة احتياجات السوق، وربما تخلق فرصا أمام المصب لصالح الشركات الأخرى يُمكن أن تُحول الطاقة الزائدة الجديدة والأسعار المنخفضة لصالحها.

اعتبر Hirschman النمو الاقتصادي عملية ديناميكية غير متوازنة بالضرورة حيث يخلق الاختلال المتتابع ظروفًا لتطوير قطاعات أخرى، كما تؤدي الاختلالات أو حالات عدم التوازن المزيد من التغيير: القيام بالأشياء "بطريقة خاطئة" يُوفر منافع أكبر من أي استراتيجية أخرى من وجهة نظر Hirschman. بشكل أساسي، تتمثل الفكرة الرئيسية لـ Hirschman في شرح كيفية استجابة نظام السوق للنقص والفائض، ولكن مساهمته الجوهرية كانت في اقتراح كيفية استخدام مخططي التنمية اختلالات السوق لتحفيز التقدم الاقتصادي.

إحدى أكثر الأفكار ابداعا وشهرة قدمها Hirschman هي "الروابط الصناعية Industrial Linkages" مفادها أن التصنيع في البلدان المتخلفة هي عملية قرارات استثمارية متسلسلة وليست متزامنة، حيث يتم تسريع التنمية عبر الترويج للصناعات ذات روابط قوية مع أجزاء أخرى من الاقتصاد: عندما تتوسع صناعة ما فإنها تحتاج مدخلات صناعة أخرى لتتمكن من الإنتاج وتسمى هذه بـ "الروابط الخلفية Backward Linkages" أي أنها تُحدث تأثيرات تحفيزية على مخرجات صناعة الموردين (على سبيل المثال، يُشكل مصنع الصلب روابط خلفية للشركات التي تبيع الفحم والحديد الخام)، من ناحية أخرى عندما تبيع الصناعة منتجاتها وتنقلها إلى شركات وقطاعات أخرى في الاقتصاد فهي بذلك تخلق "روابط أمامية Forward Linkages" للمنتج الأصلي، أي تأثيرات تحفيزية لإنشاء أنشطة جديدة تستخدم مخرجات الصناعة: إن صناعة تصنيع المعادن والصناعات الكيماوية وصناعة الكلاء تستخدم مخرجات صناعة الصلب كمدخلات في عمليات إنتاجها ستمثل روابط أمامية بالنسبة لصناعة الصلب، وقد يكون لهذه الصناعات روابط أمامية أخرى (على سبيل المثال لإنتاج مواد منزلية). خطوط السكك

الحديدية أو أشكال النقل البديلة هي أمثلة أخرى على الروابط الخلفية والأمامية لمنتجات الصلب في كل مرحلة من مراحل الإنتاج.

إن إنتاج شركة في صناعة ما سيخلق روابط خلفية وأمامية متعددة مع شركات في صناعات أخرى في الاقتصاد المحلي وربما في الخارج أيضا. عند ربط التأثيرات التحفيزية لإحدى قطاعات الاقتصاد بقطاع آخر بدلالة مفهوم النقص والقدرة الزائدة في عملية النمو غير المتوازن لـ Hirschman، يُصبح حجم الروابط الخلفية والأمامية الممكنة ذو أهمية قصوى في تقييم المنطقة الواجب الاستثمار فيها في المقام الأول: يُمكن تأسيس استراتيجيات التنمية بناء على تعظيم التحفيز المُقدر للصناعات المُعززة في توليد الروابط الخلفية والأمامية المحلية أي يجب أن تحدث الاستثمارات في صناعات تُولد أكبر الروابط. يرى Hirschman أن المصدر الرئيسي للتنمية هي أنشطة لها روابط عالية الإمكانية خاصة الروابط الخلفية: يُمكن تقديم مسألة المشاريع واسعة النطاق تستخدم رأس المال بشكل مكثف كمصانع الصلب إذا كانت هذه الاستثمارات تُحفز روابط كبيرة إلى الأمام وإلى الخلف، يُمكن لهذه الاستثمارات أن تُثير إنشاء صناعات جديدة بالكامل ولا تعمل على زيادة حجم الإنتاج فحسب بل تستوعب حجم كبيرا من اليد العاملة أيضا. ومع ارتفاع مستويات الإنتاج، تنخفض التكاليف وتنخفض الأسعار للمستهلكين ويتم الاستفادة من فوائد وفورات الحجم.